

ضحى الصميم

إلى البنوك الجشعة وحدها؟!!

لظفي نصر

والصحية والسياسية والرياضية والترائية والبيئية وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل والموقوفين والبعض الآخر تجاه الزبائن المضطربين والمغلوبين على أمرهم. كثير من هذه البنوك تحقق أرباحاً طائلة.. والسبب الأول في تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة دائماً هو الزبائن وليس غيرهم، فمعظم هذه الأرباح مرجعها إلى الزبائن أفراداً كانوا أم منشآت.. وتتحقق هذه الأرباح سواء من خلال رسوم المعاملات أو من القروض، أو من الضمانات والخدمات الائتمانية والمنهجية أو غيرها.. أو فرض رسوم خاصة على أرصدة الزبائن عندما تقل عن حد أو مبلغ معين.

ولذا فإن دعوة المواطنين إلى البنك المركزي لا تزال قائمة، من أجل حصر ومراجعة كافة الرسوم التي تحصل عليها بعض البنوك من زبائنهم، وذلك من أجل إعادة النظر فيها.. وإذا تقاعست هذه البنوك عن هذا الحصر وإعادة النظر.. فذلك يعني أنها تريد تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة من جيب المواطن والزبائن وحدهم بصفة عامة.. فالأمر يحتاج إلى وقفة من المصرف المركزي.. لأن هذا الذي نطالب به هو من صميم اختصاصاته.

مؤخراً ناقش مجلس النواب شكاوى المواطنين بسبب الخضم من أرصدتهم جراء استخدام بطاقتهم البنكية في عمليات الشراء من خلال محلات السوبرماركت -وما هو أكبر أو أقل منها- حيث يتصدى المجلس لهذا الخضم الذي يجيء بغير حق أو سند من القانون.. وعندما سئلت الإدارات في هذه المحلات التجارية اتضح أن بعض البنوك تفرض عليها رسوماً نظير انتفاعها باستخدام نظام الدفع بالطاقة، ومقابل الأجهزة التي توفرها البنوك لهذه المحلات لتيسير عملية الشراء بالبطاقات.. وقد قالت بعض الإدارات في هذه المحلات: ما دامت البنوك تفرض علينا رسوماً مقابل استخدام هذه البطاقات فإننا بصح من حقنا نحن أيضاً وبدورنا أن نفرض رسوماً على الزبائن المستفيدين بالشراء والدفع بواسطة البطاقات!.

وحتى الآن لم نسمع أن هذه القضية قد تم التوصل إلى حلول لعلاجها.. فما زال المشترون من المواطنين ومن غيرهم يشكون من دون جدوى!

في الأونة الأخيرة فجر النائب محسن البكري قضية بعض البنوك التي تفرض رسوماً على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات غير الربحية والعاملة في مجال النفع العام.. حيث أفاد النائب البكري بأن هذه المنظمات تشكو من أن بعض البنوك تقوم بخضم مبلغ دينارين، والبعض الآخر يقوم -وبغير رحمة- بخضم (٥) دنانير شهرياً إذا قل رصيد أي من هذه المنظمات الأهلية عن مبلغ (١٠٠) أو (٣٠٠) دينار.. ليسواوي هذه المؤسسات غير الربحية (الإنسانية) بالمنظمات الربحية والمهم أنه -كما يقول النائب محسن البكري- من بين هذه المنظمات غير الربحية الشاكية -بمرارة- مؤسسات رعاية النساء الأرامل والتكالي والمطلقات ورعاية الأيتام، والأطفال والمرضى، ومن المبادرات بالشكاوى أيضاً: مؤسسات رعاية ودعم الطلاب والشباب في مجالات مختلفة كالتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

قليل من بنوك البحرين هي التي تدرك الحق والواجب والأصول بعيداً عن الأطماع والإذلال الذي يمارسه البعض الآخر تجاه الزبائن المضطربين والمغلوبين على أمرهم. كثير من هذه البنوك تحقق أرباحاً طائلة.. والسبب الأول في تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة دائماً هو الزبائن وليس غيرهم، فمعظم هذه الأرباح مرجعها إلى الزبائن أفراداً كانوا أم منشآت.. وتتحقق هذه الأرباح سواء من خلال رسوم المعاملات أو من القروض، أو من الضمانات والخدمات الائتمانية والمنهجية أو غيرها.. أو فرض رسوم خاصة على أرصدة الزبائن عندما تقل عن حد أو مبلغ معين.

ولذا فإن دعوة المواطنين إلى البنك المركزي لا تزال قائمة، من أجل حصر ومراجعة كافة الرسوم التي تحصل عليها بعض البنوك من زبائنهم، وذلك من أجل إعادة النظر فيها.. وإذا تقاعست هذه البنوك عن هذا الحصر وإعادة النظر.. فذلك يعني أنها تريد تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة من جيب المواطن والزبائن وحدهم بصفة عامة.. فالأمر يحتاج إلى وقفة من المصرف المركزي.. لأن هذا الذي نطالب به هو من صميم اختصاصاته.

مؤخراً ناقش مجلس النواب شكاوى المواطنين بسبب الخضم من أرصدتهم جراء استخدام بطاقتهم البنكية في عمليات الشراء من خلال محلات السوبرماركت -وما هو أكبر أو أقل منها- حيث يتصدى المجلس لهذا الخضم الذي يجيء بغير حق أو سند من القانون.. وعندما سئلت الإدارات في هذه المحلات التجارية اتضح أن بعض البنوك تفرض عليها رسوماً نظير انتفاعها باستخدام نظام الدفع بالطاقة، ومقابل الأجهزة التي توفرها البنوك لهذه المحلات لتيسير عملية الشراء بالبطاقات.. وقد قالت بعض الإدارات في هذه المحلات: ما دامت البنوك تفرض علينا رسوماً مقابل استخدام هذه البطاقات فإننا بصح من حقنا نحن أيضاً وبدورنا أن نفرض رسوماً على الزبائن المستفيدين بالشراء والدفع بواسطة البطاقات!.

وحتى الآن لم نسمع أن هذه القضية قد تم التوصل إلى حلول لعلاجها.. فما زال المشترون من المواطنين ومن غيرهم يشكون من دون جدوى!

في الأونة الأخيرة فجر النائب محسن البكري قضية بعض البنوك التي تفرض رسوماً على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات غير الربحية والعاملة في مجال النفع العام.. حيث أفاد النائب البكري بأن هذه المنظمات تشكو من أن بعض البنوك تقوم بخضم مبلغ دينارين، والبعض الآخر يقوم -وبغير رحمة- بخضم (٥) دنانير شهرياً إذا قل رصيد أي من هذه المنظمات الأهلية عن مبلغ (١٠٠) أو (٣٠٠) دينار.. ليسواوي هذه المؤسسات غير الربحية (الإنسانية) بالمنظمات الربحية والمهم أنه -كما يقول النائب محسن البكري- من بين هذه المنظمات غير الربحية الشاكية -بمرارة- مؤسسات رعاية النساء الأرامل والتكالي والمطلقات ورعاية الأيتام، والأطفال والمرضى، ومن المبادرات بالشكاوى أيضاً: مؤسسات رعاية ودعم الطلاب والشباب في مجالات مختلفة كالتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

قليل من بنوك البحرين هي التي تدرك الحق والواجب والأصول بعيداً عن الأطماع والإذلال الذي يمارسه البعض الآخر تجاه الزبائن المضطربين والمغلوبين على أمرهم. كثير من هذه البنوك تحقق أرباحاً طائلة.. والسبب الأول في تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة دائماً هو الزبائن وليس غيرهم، فمعظم هذه الأرباح مرجعها إلى الزبائن أفراداً كانوا أم منشآت.. وتتحقق هذه الأرباح سواء من خلال رسوم المعاملات أو من القروض، أو من الضمانات والخدمات الائتمانية والمنهجية أو غيرها.. أو فرض رسوم خاصة على أرصدة الزبائن عندما تقل عن حد أو مبلغ معين.

ولذا فإن دعوة المواطنين إلى البنك المركزي لا تزال قائمة، من أجل حصر ومراجعة كافة الرسوم التي تحصل عليها بعض البنوك من زبائنهم، وذلك من أجل إعادة النظر فيها.. وإذا تقاعست هذه البنوك عن هذا الحصر وإعادة النظر.. فذلك يعني أنها تريد تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة من جيب المواطن والزبائن وحدهم بصفة عامة.. فالأمر يحتاج إلى وقفة من المصرف المركزي.. لأن هذا الذي نطالب به هو من صميم اختصاصاته.

مؤخراً ناقش مجلس النواب شكاوى المواطنين بسبب الخضم من أرصدتهم جراء استخدام بطاقتهم البنكية في عمليات الشراء من خلال محلات السوبرماركت -وما هو أكبر أو أقل منها- حيث يتصدى المجلس لهذا الخضم الذي يجيء بغير حق أو سند من القانون.. وعندما سئلت الإدارات في هذه المحلات التجارية اتضح أن بعض البنوك تفرض عليها رسوماً نظير انتفاعها باستخدام نظام الدفع بالطاقة، ومقابل الأجهزة التي توفرها البنوك لهذه المحلات لتيسير عملية الشراء بالبطاقات.. وقد قالت بعض الإدارات في هذه المحلات: ما دامت البنوك تفرض علينا رسوماً مقابل استخدام هذه البطاقات فإننا بصح من حقنا نحن أيضاً وبدورنا أن نفرض رسوماً على الزبائن المستفيدين بالشراء والدفع بواسطة البطاقات!.

وحتى الآن لم نسمع أن هذه القضية قد تم التوصل إلى حلول لعلاجها.. فما زال المشترون من المواطنين ومن غيرهم يشكون من دون جدوى!

في الأونة الأخيرة فجر النائب محسن البكري قضية بعض البنوك التي تفرض رسوماً على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات غير الربحية والعاملة في مجال النفع العام.. حيث أفاد النائب البكري بأن هذه المنظمات تشكو من أن بعض البنوك تقوم بخضم مبلغ دينارين، والبعض الآخر يقوم -وبغير رحمة- بخضم (٥) دنانير شهرياً إذا قل رصيد أي من هذه المنظمات الأهلية عن مبلغ (١٠٠) أو (٣٠٠) دينار.. ليسواوي هذه المؤسسات غير الربحية (الإنسانية) بالمنظمات الربحية والمهم أنه -كما يقول النائب محسن البكري- من بين هذه المنظمات غير الربحية الشاكية -بمرارة- مؤسسات رعاية النساء الأرامل والتكالي والمطلقات ورعاية الأيتام، والأطفال والمرضى، ومن المبادرات بالشكاوى أيضاً: مؤسسات رعاية ودعم الطلاب والشباب في مجالات مختلفة كالتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

قليل من بنوك البحرين هي التي تدرك الحق والواجب والأصول بعيداً عن الأطماع والإذلال الذي يمارسه البعض الآخر تجاه الزبائن المضطربين والمغلوبين على أمرهم. كثير من هذه البنوك تحقق أرباحاً طائلة.. والسبب الأول في تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة دائماً هو الزبائن وليس غيرهم، فمعظم هذه الأرباح مرجعها إلى الزبائن أفراداً كانوا أم منشآت.. وتتحقق هذه الأرباح سواء من خلال رسوم المعاملات أو من القروض، أو من الضمانات والخدمات الائتمانية والمنهجية أو غيرها.. أو فرض رسوم خاصة على أرصدة الزبائن عندما تقل عن حد أو مبلغ معين.

ولذا فإن دعوة المواطنين إلى البنك المركزي لا تزال قائمة، من أجل حصر ومراجعة كافة الرسوم التي تحصل عليها بعض البنوك من زبائنهم، وذلك من أجل إعادة النظر فيها.. وإذا تقاعست هذه البنوك عن هذا الحصر وإعادة النظر.. فذلك يعني أنها تريد تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة من جيب المواطن والزبائن وحدهم بصفة عامة.. فالأمر يحتاج إلى وقفة من المصرف المركزي.. لأن هذا الذي نطالب به هو من صميم اختصاصاته.

مؤخراً ناقش مجلس النواب شكاوى المواطنين بسبب الخضم من أرصدتهم جراء استخدام بطاقتهم البنكية في عمليات الشراء من خلال محلات السوبرماركت -وما هو أكبر أو أقل منها- حيث يتصدى المجلس لهذا الخضم الذي يجيء بغير حق أو سند من القانون.. وعندما سئلت الإدارات في هذه المحلات التجارية اتضح أن بعض البنوك تفرض عليها رسوماً نظير انتفاعها باستخدام نظام الدفع بالطاقة، ومقابل الأجهزة التي توفرها البنوك لهذه المحلات لتيسير عملية الشراء بالبطاقات.. وقد قالت بعض الإدارات في هذه المحلات: ما دامت البنوك تفرض علينا رسوماً مقابل استخدام هذه البطاقات فإننا بصح من حقنا نحن أيضاً وبدورنا أن نفرض رسوماً على الزبائن المستفيدين بالشراء والدفع بواسطة البطاقات!.

وحتى الآن لم نسمع أن هذه القضية قد تم التوصل إلى حلول لعلاجها.. فما زال المشترون من المواطنين ومن غيرهم يشكون من دون جدوى!

في الأونة الأخيرة فجر النائب محسن البكري قضية بعض البنوك التي تفرض رسوماً على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات غير الربحية والعاملة في مجال النفع العام.. حيث أفاد النائب البكري بأن هذه المنظمات تشكو من أن بعض البنوك تقوم بخضم مبلغ دينارين، والبعض الآخر يقوم -وبغير رحمة- بخضم (٥) دنانير شهرياً إذا قل رصيد أي من هذه المنظمات الأهلية عن مبلغ (١٠٠) أو (٣٠٠) دينار.. ليسواوي هذه المؤسسات غير الربحية (الإنسانية) بالمنظمات الربحية والمهم أنه -كما يقول النائب محسن البكري- من بين هذه المنظمات غير الربحية الشاكية -بمرارة- مؤسسات رعاية النساء الأرامل والتكالي والمطلقات ورعاية الأيتام، والأطفال والمرضى، ومن المبادرات بالشكاوى أيضاً: مؤسسات رعاية ودعم الطلاب والشباب في مجالات مختلفة كالتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

قليل من بنوك البحرين هي التي تدرك الحق والواجب والأصول بعيداً عن الأطماع والإذلال الذي يمارسه البعض الآخر تجاه الزبائن المضطربين والمغلوبين على أمرهم. كثير من هذه البنوك تحقق أرباحاً طائلة.. والسبب الأول في تحقيق هذه الأرباح المتصاعدة دائماً هو الزبائن وليس غيرهم، فمعظم هذه الأرباح مرجعها إلى الزبائن أفراداً كانوا أم منشآت.. وتتحقق هذه الأرباح سواء من خلال رسوم المعاملات أو من القروض، أو من الضمانات والخدمات الائتمانية والمنهجية أو غيرها.. أو فرض رسوم خاصة على أرصدة الزبائن عندما تقل عن حد أو مبلغ معين.



○ وزير الداخلية لدى وصوله الي المملكة العربية السعودية وفي استقباله وزير الداخلية السعودي.

وزير الداخلية يقوم بزيارة المملكة العربية السعودية الشقيقة

الوزير بحث مع نظيره السعودي الموضوعات ذات الاهتمام المشترك

بعد ذلك، توجه وزير الداخلية والوفد المرافق إلى قصر الشاطئ بجدة، لتقديم التعازي في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالرحمن بن عبدالعزيز آل سعود، داعياً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

رافق وزير الداخلية خلال زيارته الشيخ حمود بن عبدالله آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى المملكة العربية السعودية الشقيقة والشيخ طلال بن محمد آل خليفة رئيس جهاز الأمن الوطني والشيخ أحمد بن حمد آل خليفة رئيس الجمارك وعدد من كبار الضباط بوزارة الداخلية.

الوزير بحث مع نظيره السعودي الموضوعات ذات الاهتمام المشترك

في إطار التعاون والتنسيق الأمني المشترك بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة، قام الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، مساء أمس، بزيارة للمملكة العربية السعودية، حيث كان في استقباله لدى وصوله إلى مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية.

وفي مستهل الزيارة، عبر وزير الداخلية لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف آل سعود عن خالص التهنية بصور المرسوم الملكي من لدن خادم الحرمين

الوزير بحث مع نظيره السعودي الموضوعات ذات الاهتمام المشترك

في إطار التعاون والتنسيق الأمني المشترك بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة، قام الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، مساء أمس، بزيارة للمملكة العربية السعودية، حيث كان في استقباله لدى وصوله إلى مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية.

وفي مستهل الزيارة، عبر وزير الداخلية لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف آل سعود عن خالص التهنية بصور المرسوم الملكي من لدن خادم الحرمين

وزير العمل يتفقد الاستعدادات لتدشين تصريح العمل المرن

مشهداً على الإجراءات سيجتبق فقط على العمالة الموجودة في البحرين كي تصحح وضعها القانوني وليس على عمالة وافدة تنوي القدوم إلى المملكة كي تعمل وفق تصريح العمل المرن. وأكد الوزير حميدان أن التصريح المرن يأتي ضمن حزمة إجراءات تم البدء في تطبيقها لمعالجة ظاهرة العمالة غير النظامية، لافتاً إلى أن تصريح العمل المرن من شأنه أن يسهم في تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية على سوق العمل وعلى أكثر من صعيد، فمن ناحية يسهم في إدخال فئة «خارجة» حالياً عن سوق العمل المنظم، واحتوائها وتشريع عملها، فضلاً عن معالجة ملف العمالة غير النظامية الذي بات مطلباً ملحاً من قبل جميع أفراد المجتمع البحريني، وعلى صعيد آخر يسهم في خلق المرونة الكافية لسوق العمل، ويوفر لأصحاب العمل احتياجاتهم من العمالة العرضية، وبصورة قانونية منظمة تسهل على كل قطاع أو رب منزل تحديد ما يريد منها وفق حاجته، في أي مهنة لا تتطلب ترخيصاً احترافياً لمزاوتها.

وزير العمل يتفقد الاستعدادات لتدشين تصريح العمل المرن

مشهداً على الإجراءات سيجتبق فقط على العمالة الموجودة في البحرين كي تصحح وضعها القانوني وليس على عمالة وافدة تنوي القدوم إلى المملكة كي تعمل وفق تصريح العمل المرن. وأكد الوزير حميدان أن التصريح المرن يأتي ضمن حزمة إجراءات تم البدء في تطبيقها لمعالجة ظاهرة العمالة غير النظامية، لافتاً إلى أن تصريح العمل المرن من شأنه أن يسهم في تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية على سوق العمل وعلى أكثر من صعيد، فمن ناحية يسهم في إدخال فئة «خارجة» حالياً عن سوق العمل المنظم، واحتوائها وتشريع عملها، فضلاً عن معالجة ملف العمالة غير النظامية الذي بات مطلباً ملحاً من قبل جميع أفراد المجتمع البحريني، وعلى صعيد آخر يسهم في خلق المرونة الكافية لسوق العمل، ويوفر لأصحاب العمل احتياجاتهم من العمالة العرضية، وبصورة قانونية منظمة تسهل على كل قطاع أو رب منزل تحديد ما يريد منها وفق حاجته، في أي مهنة لا تتطلب ترخيصاً احترافياً لمزاوتها.

وزير العمل يتفقد الاستعدادات لتدشين تصريح العمل المرن

مشهداً على الإجراءات سيجتبق فقط على العمالة الموجودة في البحرين كي تصحح وضعها القانوني وليس على عمالة وافدة تنوي القدوم إلى المملكة كي تعمل وفق تصريح العمل المرن. وأكد الوزير حميدان أن التصريح المرن يأتي ضمن حزمة إجراءات تم البدء في تطبيقها لمعالجة ظاهرة العمالة غير النظامية، لافتاً إلى أن تصريح العمل المرن من شأنه أن يسهم في تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية على سوق العمل وعلى أكثر من صعيد، فمن ناحية يسهم في إدخال فئة «خارجة» حالياً عن سوق العمل المنظم، واحتوائها وتشريع عملها، فضلاً عن معالجة ملف العمالة غير النظامية الذي بات مطلباً ملحاً من قبل جميع أفراد المجتمع البحريني، وعلى صعيد آخر يسهم في خلق المرونة الكافية لسوق العمل، ويوفر لأصحاب العمل احتياجاتهم من العمالة العرضية، وبصورة قانونية منظمة تسهل على كل قطاع أو رب منزل تحديد ما يريد منها وفق حاجته، في أي مهنة لا تتطلب ترخيصاً احترافياً لمزاوتها.



وزير العمل يتفقد الاستعدادات لتدشين تصريح العمل المرن

مشهداً على الإجراءات سيجتبق فقط على العمالة الموجودة في البحرين كي تصحح وضعها القانوني وليس على عمالة وافدة تنوي القدوم إلى المملكة كي تعمل وفق تصريح العمل المرن. وأكد الوزير حميدان أن التصريح المرن يأتي ضمن حزمة إجراءات تم البدء في تطبيقها لمعالجة ظاهرة العمالة غير النظامية، لافتاً إلى أن تصريح العمل المرن من شأنه أن يسهم في تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية على سوق العمل وعلى أكثر من صعيد، فمن ناحية يسهم في إدخال فئة «خارجة» حالياً عن سوق العمل المنظم، واحتوائها وتشريع عملها، فضلاً عن معالجة ملف العمالة غير النظامية الذي بات مطلباً ملحاً من قبل جميع أفراد المجتمع البحريني، وعلى صعيد آخر يسهم في خلق المرونة الكافية لسوق العمل، ويوفر لأصحاب العمل احتياجاتهم من العمالة العرضية، وبصورة قانونية منظمة تسهل على كل قطاع أو رب منزل تحديد ما يريد منها وفق حاجته، في أي مهنة لا تتطلب ترخيصاً احترافياً لمزاوتها.

وزير العمل يتفقد الاستعدادات لتدشين تصريح العمل المرن

مشهداً على الإجراءات سيجتبق فقط على العمالة الموجودة في البحرين كي تصحح وضعها القانوني وليس على عمالة وافدة تنوي القدوم إلى المملكة كي تعمل وفق تصريح العمل المرن. وأكد الوزير حميدان أن التصريح المرن يأتي ضمن حزمة إجراءات تم البدء في تطبيقها لمعالجة ظاهرة العمالة غير النظامية، لافتاً إلى أن تصريح العمل المرن من شأنه أن يسهم في تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية على سوق العمل وعلى أكثر من صعيد، فمن ناحية يسهم في إدخال فئة «خارجة» حالياً عن سوق العمل المنظم، واحتوائها وتشريع عملها، فضلاً عن معالجة ملف العمالة غير النظامية الذي بات مطلباً ملحاً من قبل جميع أفراد المجتمع البحريني، وعلى صعيد آخر يسهم في خلق المرونة الكافية لسوق العمل، ويوفر لأصحاب العمل احتياجاتهم من العمالة العرضية، وبصورة قانونية منظمة تسهل على كل قطاع أو رب منزل تحديد ما يريد منها وفق حاجته، في أي مهنة لا تتطلب ترخيصاً احترافياً لمزاوتها.

وزير العمل يتفقد الاستعدادات لتدشين تصريح العمل المرن

مشهداً على الإجراءات سيجتبق فقط على العمالة الموجودة في البحرين كي تصحح وضعها القانوني وليس على عمالة وافدة تنوي القدوم إلى المملكة كي تعمل وفق تصريح العمل المرن. وأكد الوزير حميدان أن التصريح المرن يأتي ضمن حزمة إجراءات تم البدء في تطبيقها لمعالجة ظاهرة العمالة غير النظامية، لافتاً إلى أن تصريح العمل المرن من شأنه أن يسهم في تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية على سوق العمل وعلى أكثر من صعيد، فمن ناحية يسهم في إدخال فئة «خارجة» حالياً عن سوق العمل المنظم، واحتوائها وتشريع عملها، فضلاً عن معالجة ملف العمالة غير النظامية الذي بات مطلباً ملحاً من قبل جميع أفراد المجتمع البحريني، وعلى صعيد آخر يسهم في خلق المرونة الكافية لسوق العمل، ويوفر لأصحاب العمل احتياجاتهم من العمالة العرضية، وبصورة قانونية منظمة تسهل على كل قطاع أو رب منزل تحديد ما يريد منها وفق حاجته، في أي مهنة لا تتطلب ترخيصاً احترافياً لمزاوتها.

بعد ثبوت عدم فعاليته وبناء على مقترح لجنة الحج...

الصحة توقف مضاداً حيوياً وقائياً يعطى للحجاج قبل عودتهم

اختيار مواضع الورشة بحسب احصائيات العام الماضي، شاملة أرقاماً حول أمراض الجهاز التنفسي العلوي ومشاكل القدمين، كذلك وجود محاضرات عن كيفية التصرف في الحالات الطارئة ان وجدت مثل جلطات القلب وارتفاع ضغط الدم وهبوط معدل السكر في الدم أثناء تأدية المناسك.

وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، كذلك توزيع بوسترات في المراكز الصحية والاستفادة من شاشات التلفزيون بالمراكز الصحية للبت، مع ضرورة التأكيد على أخذ التطعيمات والفحوص اللازمة.



○ د.كوثر العبد.

يذكر ان الخطة التوعوية والإعلامية بدأ تفعيل بعضها في الأيام الماضية بما يصيب في تقديم إرشادات توعوية وتنشيطية إلى الحجاج والمساهمة في زيادة الوعي والحفاظ على سلامتهم وصحتهم وتقليل نسبة المراضة من خلال الوقاية من الحوادث والأمراض التي قد يتعرضون لها أثناء تأديتهم مناسك الحج وبالتالي تأدية المناسك بكفاءة عالية.

الدعم والمساندة للطاقم الإداري ببعثة الحج من وزارة العدل من خلال اعطائهم ورشة عمل عن كيفية التعامل مع ضغوطات العمل، وورشة أخرى تستهدف الأطباء ومرضى حملات الحج ستقام قريباً تحت رعاية وزيرة الصحة فأقطة الصالح مضممة محاور جديدة، أبرزها عرض بعض الإحصائيات المهمة والحديث عن واقع حملات الحج في الديار المقدسة الإيجابية والتحديات، بالإضافة إلى

حتى يتعافى الحاج تماماً من هذه الأعراض ويعاود مزاولة أعماله كالسابق. وأشارت العبد إلى ان لجنة التوعية والوقائية بناء على الخطة التوعوية الصحية والإعلامية أطلقت حملة توعية تحت شعار «نعتني بصحتك لتكمل حجك»، تمتد من شهري يوليو وأغسطس، هدفها الاستراتيجي الحفاظ على صحة وسلامة الحجاج ووقايتهم من الأمراض المعدية وتقليل نسبة المراضة من خلال تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض المعدية والأمراض غير السارية والتقليل من مضاعفاتها ان وجدت، منوهة إلى ان أهم مبادراتها رفع الوعي الصحي بين أعضاء اللجنة الطبية وإدارتي حملات الحج وطواقمها الطبي والطباخين، إضافة إلى رفع الوعي الصحي بين جميع

حتى يتعافى الحاج تماماً من هذه الأعراض ويعاود مزاولة أعماله كالسابق. وأشارت العبد إلى ان لجنة التوعية والوقائية بناء على الخطة التوعوية الصحية والإعلامية أطلقت حملة توعية تحت شعار «نعتني بصحتك لتكمل حجك»، تمتد من شهري يوليو وأغسطس، هدفها الاستراتيجي الحفاظ على صحة وسلامة الحجاج ووقايتهم من الأمراض المعدية وتقليل نسبة المراضة من خلال تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض المعدية والأمراض غير السارية والتقليل من مضاعفاتها ان وجدت، منوهة إلى ان أهم مبادراتها رفع الوعي الصحي بين أعضاء اللجنة الطبية وإدارتي حملات الحج وطواقمها الطبي والطباخين، إضافة إلى رفع الوعي الصحي بين جميع

حتى يتعافى الحاج تماماً من هذه الأعراض ويعاود مزاولة أعماله كالسابق. وأشارت العبد إلى ان لجنة التوعية والوقائية بناء على الخطة التوعوية الصحية والإعلامية أطلقت حملة توعية تحت شعار «نعتني بصحتك لتكمل حجك»، تمتد من شهري يوليو وأغسطس، هدفها الاستراتيجي الحفاظ على صحة وسلامة الحجاج ووقايتهم من الأمراض المعدية وتقليل نسبة المراضة من خلال تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض المعدية والأمراض غير السارية والتقليل من مضاعفاتها ان وجدت، منوهة إلى ان أهم مبادراتها رفع الوعي الصحي بين أعضاء اللجنة الطبية وإدارتي حملات الحج وطواقمها الطبي والطباخين، إضافة إلى رفع الوعي الصحي بين جميع

حتى يتعافى الحاج تماماً من هذه الأعراض ويعاود مزاولة أعماله كالسابق. وأشارت العبد إلى ان لجنة التوعية والوقائية بناء على الخطة التوعوية الصحية والإعلامية أطلقت حملة توعية تحت شعار «نعتني بصحتك لتكمل حجك»، تمتد من شهري يوليو وأغسطس، هدفها الاستراتيجي الحفاظ على صحة وسلامة الحجاج ووقايتهم من الأمراض المعدية وتقليل نسبة المراضة من خلال تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض المعدية والأمراض غير السارية والتقليل من مضاعفاتها ان وجدت، منوهة إلى ان أهم مبادراتها رفع الوعي الصحي بين أعضاء اللجنة الطبية وإدارتي حملات الحج وطواقمها الطبي والطباخين، إضافة إلى رفع الوعي الصحي بين جميع

عند شرائك أفخر الساعات والمجوهرات

٢٣ يونيو ٢٠١٧ إلى ٢١ يوليو ٢٠١٧

العرض متوفر في فرعنا بمجمع العلي

مركز البحرين للمجوهرات
BAHRAIN JEWELLERY CENTRE

T: 17582444